المملكة المغربية

رئاسة النيابة العامة

دورية رقم: 15 س / ر ن ع **بتاريخ 08 مارس 2018**

إلى

السادة الوكلاء العامين للملك لدى محاكم الاستئناف؛
وكلاء الملك لدى المحاكم الابتدائية.

الموضوع: حول تطبيق الاكراه البدني.
المرجع: الرسالة الدورية عدد 12س/ر ن ع وتاريخ 28 فبراير 2018.

سلام تام بوجود مولانا الامام

وبعد،

علاقة بالموضوع والمرجع المشار إليهما أعلاه، بشأن التدابير التي اتخذتموها لمراجعة ملفات الاكراه البدني المفتوحة لديكم والسهر على التطبيق السليم للقانون، أدعوكم إلى التعجيل بموافاتنا بنتائج مجهوداتكم في الموضوع، مع بيان الوضعية لديكم الى غاية يومه وفق التفصيل التالي:

- عدد ملفات الاكراه البدني التي تمت دراستها وإعادة معالجتها؛
- عدد مذكرات البحث المحررة بشأنها أوامر الاعتقال الخاصة بالإكراه البدني والتي تقرر إلغاؤها بسبب تقادم العقوبة؛
- عدد مذكرات البحث الملغاة بسبب عدم استيفاء الشروط القانونية لتطبيق الإكراه البدني (مثلا عدم الإدلاء بما يفيد تبليغ المقرر القضائي إلى المحكوم عليه)؛
- عدد الملفات التي أرجعت إلى كتابة الضبط دون تنفيذ الإكراه البدني بسبب عدم استيفاء الشروط القانونية (بما فيها ما يفيد تبليغ المقرر القضائي موضوع طلب الاكراه

ونظرا لأهمية هذه المعلومات في إبراز دور النيابات العامة في السهر على احترام الضمانات القانونية للأفراد قبل تطبيق الإكراه البدني في حقهم، فإني أدعوكم إلى التعجيل بموافاة رئاسة النيابة العامة بنتائج عملكم قبل تاريخ 15 مارس 2018، مع بيان ما إذا كانت عملية إعادة دراسة ملفات الاكراه البدني لازالت مستمرة لديكم أم تم ختمها.

والسلام.